الفصل السابع
الوظائف الوقائية للموارد الحرجية

نظرة عامة

تُقدّم الغابات مجموعة واسعة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية لأبناء البشر. ومن هذه المنافع مساهمتها في الاقتصاد بصفة عامة، وذلك مثلاً بخلق فرص العمل، وبتجهيز المنتجات الحرجية وتوفير الطاقة، والاتجار فيهما، وبالاستثمارات في قطاع الغابات. ومن هذه المنافع أيضاً إتاحة مواقع ومناظر طبيعية ذات قيمة عالية من النواحي الثقافية أو الروحية أو الترفيهية. والمحافظة على هذه الوظائف وتعزيزها هو جزء لا ينفصل من الإدارة الحرجية المستدامة.

وعلى ذلك فإن المعلومات عن الحالة الحاضرة والاتجاهات في هذه المنافع الاجتماعية والاقتصادية ضرورية لتقييم التقدّم نحو الإدارة الحرجية المستدامة، إلى جانب الإحصاءات المعتادة عن القيم البيئية السائدة التي تكون موضع نظر ضمن محاور أخرى.

وجرت العادة على قياس المنافع الاقتصادية بقيم نقدية، وهي قد تشمل: الدخل من العمل في قطاعات الغابات؛ قيمة إنتاج السلع والخدمات من الغابات؛ مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد القومي وفي إمدادات الطاقة وفي التجارة الدولية. وإلى جانب ذلك يمكن تقييم الجدوى الاقتصادية أو الاستدامة في هذا القطاع بقياسات مثل ربحية المنشآت الحرجية أو مستوى الاستثمارات.

وأما الوظائف الاجتماعية للغابات فهي أصعب في قياسها ويمكن أن تتفاوت بدرجة كبيرة بين مختلف البلدان، بحسب مستوى نموها وبحسب تقاليدها. فمثلاً في المجتمعات المتقدمة ما بعد المرحلة الصناعية قد تكون أهم منافع الغابات هي الترويح والقيم المعنوية أو المحافظة على أسلوب الحياة الريفية، ولكن في البلدان النامية قد تكون مساحة الغابات المتوافرة للأنشطة المعيشية أو عدد الأشخاص العاملين في القطاع مؤشراً أفضل يدل على قيمتها الاجتماعية. ونظراً لصعوبة قياس المنافع الاجتماعية للغابات فإن وظائفها الاجتماعية تُقاس في كثير من الحالات من حيث المدخلات لا من حيث المخرجات (مثلاً المساحة أو النسبة المستخدمة لأداء مختلف الوظائف الاجتماعية).

وتتضمن جميع العمليات الدولية المتعلقة بالمعايير والمؤشرات قسماً عن رصد وتقييم الوظائف أو المنافع الاجتماعية الاقتصادية لقطاع الغابات. ويمكن قياس مجموعة واسعة من المتغيرات: الإنتاج والاستهلاك؛ الترويح والسياحة؛ التمويل والاستثمار في قطاع الغابات؛ الاحتياجات والقيم الثقافية والاجتماعية والروحية؛ العمالة في الغابات؛ الصحة والسلامة؛ احتياجات المجتمعات المحلية.

ولدى إعداد تقرير حالة الموارد الحرجية في العالم 2005 قدمت البلدان معلومات عن أربعة قياسات للوظائف الاجتماعية والاقتصادية:

- قيمة استخراج المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية. ويفحص تقرير عام 2005 إنتاج المنتجات الأولية، مع استثناء المنافع التي تتحقق من عمليات التجهيز التالية لذلك.
- العمالة في الغابات. تشير الأرقام إلى العمالة في أنشطة حرجية لا إلى العمالة في قطاع الغابات بأكمله (أي أنها تستبعد العمالة في تجهيز المنتجات الخشبية وغير الخشبية) ولا تشمل إلا العمالة النظامية. وكان المطلوب من البلدان تقديم معلومات عن عامي 1990 و2000 فقط.. ولم توضع أي تنبؤات لعام 2005.
- ملكية الغابات وسائر الأحجام. استُخدمت ثلاث فئات من الملكية: الملكية الحكومية، الخاصة، وغير ذلك. وكان المطلوب من البلدان تقديم معلومات عن عامي 1990 و2000 فقط. ولم توضع أي تنبؤات لعام 2005.
- مساحة الغابات المخصصة للخدمات الاجتماعية. كان هناك قياسان: مساحة الغابات التي يكون تقديم الخدمات الاجتماعية هو وظيفتها الأساسية، ومجموع مساحة الغابات التي تكون وظائفها الترويحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية واحدة فقط من مجموع وظائفها.

وبصفة عامة تكون القياسات المعروضة في تقرير عام 2005 أضيق من القياسات المقترحة في بعض عمليات المعايير والمؤشرات الدولية لأنها تُشير إلى منافع الغابات فقط (لا إلى منافع القطاع الحرجي بأكمله، أي الذي يشمل عمليات التجهيز التالية). ولم يكن مطلوباً تقديم معلومات عن المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بالصحة والسلامة وبالتمويل وبالاستثمار، وبإعادة التدوير والمساهمة في إمدادات الطاقة، وذلك بسبب نقص المعلومات عن هذه الجوانب في كثير من البلدان.

وبصفة عامة، كان توافر المعلومات أكبر ما يكون عن مساحة الغابات المخصصة لوظائف مختلفة وعن ملكية الغابات والعمالة فيها، وكان توافرها أقل ما يكون عن استخراج المنتجات الحرجية غير الخشبية (الشكل 7-1). وبالإضافة إلى ذلك كانت المعلومات المقدمة عن قيمة المخرجات (استخراج المنتجات الخشبية وغير الخشبية) ضعيفة تماماً من عدة جوانب (مثلاً عدم توافق التعاريف ووحدات القياس؛ تقديم إجابات جزئية من بعض البلدان؛ تناقض الإحصاءات مع مصادر أخرى أو كونها إحصاءات غير معقولة).

الاستنتاجات الرئيسية

كانت قيمة الأخشاب المستديرة التي استخرجت عام 2005، والتي أفادت بها التقارير، تبلغ نحو 64 مليار دولار، وكان الجزء الرئيسي منها (57 ملياراً) يأتي من استخراج الأخشاب المستديرة الصناعية. ويتبين من الاتجاهات التي أفادت بها التقارير وجود زيادة بنحو 11 في المائة في الخمس عشرة سنة الماضية، أي أقل من معدل التضخم في تلك الفترة. وعلى ذلك كان الاستخراج الذي أفادت به التقارير قد انخفض بالقيم الحقيقية على المستوى العالمي. وأما على المستوى الإقليمي فإن أمريكا الشمالية والوسطى تمثل نحو ثُلث مجموع القيمة التي جاءت في التقارير، وتأتي بعدها أوروبا، وآسيا بمقدار الربع لكل واحدة منهما. وظهرت في معظم الأقاليم اتجاهات تصاعدية في قيمة الاستخراج، باستثناء أمريكا الجنوبية، وبوجه خاص آسيا. ويمكن تفسير هذه الاستثناءات جزئياً بالتغيّر في هيكل عرض الأخشاب من حصد أخشاب عالية القيمة في غابات طبيعية إلى زيادة عرض الأخشاب الأقل قيمة المستخرجة من الغابات المزروعة.

الشكل 7-1
توافر المعلومات - الوظائف الاجتماعية والاقتصادية

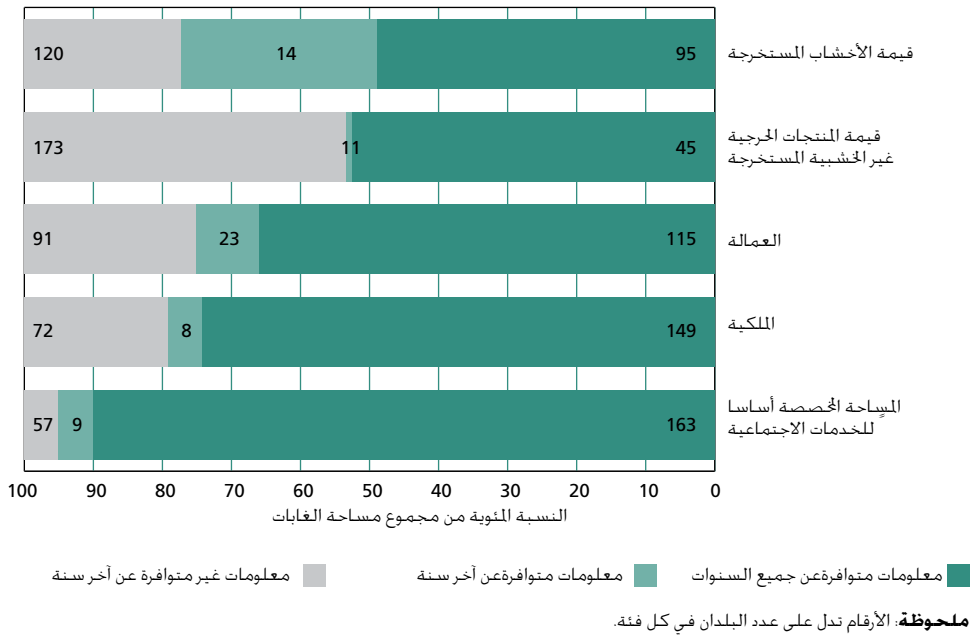

ملحوظة: الأرقام تدل على عدد البلدان في كل فئة.

وأما قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية المستخرجة فكانت تصل بحسب المعلومات المقدمة إلى نحو 4,1 مليار دولار عام 2005. ومن هذا المجموع كانت المنتجات النباتية تُمثل نحو ثلاثة الأرباع، أو أقل بقليل من 3 مليارات دولارات، وكانت القيمة المبلّغ عنها بالنسبة للأغذية هي 1,3 مليار وبالنسبة للمنتجات النباتية الأخرى 0,5 مليار. وأما أهم المنتجات الحيوانية فكانت هي لحوم الطرائد، إذ أفادت التقرير عن قيمة تبلغ 0,6 مليار. وكان معظم القيمة التي أفادت بها البلدان يرجع إلى آسيا وأوروبا، وكانت الاتجاهات على المستويين العالمي والإقليمي تدل بصفة عامة على زيادة طفيفة بين عامي 1990 و2000. ولكن الأرقام سالفة الذكر يجب معالجتها بكثير من الحذر لأن توافر هذه المعلومات وجودتها يبدو ضعيفاً جداً وربما كانت الإحصاءات المقدمة لا تغطي إلا نسبة صغيرة من القيمة الحقيقية الإجمالية لاستخراج المنتجات الحرجية غير الخشبية.

وأفادت البلدان بأن نحو 10 مليون شخص يعملون في الغابات. ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 10 في المائة بالمقارنة مع أرقام العمالة عام 1990. وحدث معظم الانخفاض في إنتاج السلع وربما يرجع إلى زيادات في إنتاجية العمل. وربما تشمل أرقام الفترتين بعض العمالة في أنشطة غير نظامية. ورغم أن تقرير عام 2005 لا يشمل بيانات عن العمالة غير النظامية أو العمالة في صناعة تجهيز الأخشاب فقد كان من الصعب على بعض البلدان الفصل بينهما. وعلى ذلك فإن الرقم الفعلي للعمالة النظامية ربما يكون أقل بعض الشيء من 10 ملايين. ولكن عند إدخال القطاع غير النظامي عمداً فإن أهمية قطاع الغابات - مثلاً في سُبل العيش الريفية - ربما تكون أكبر بكثير مما جاء في التقارير.

وفيما يتعلق بملكية الغابات وسائر الآجام فإن مساحة الملكية الخاصة آخذة في التزايد، ولكن أغلبية غابات العالم لا تزال ضمن الملكية الحكومية (84 في المائة من الغابات و90 في المائة من بقية الآجام). وهناك اختلافات كبيرة بين الأقاليم إذ أن نسبة الملكية الخاصة فيها تكون أعلى بكثير منها في أقاليم أخرى (مثلاً في أمريكا الشمالية والوسطى، وفي أوسيانيا، وأمريكا الجنوبية).

وعلى المستوى العالمي تُدار نسبة 3,74 في المائة من الغابات لغرض أساسي هو الترويح أو التعليم أو السياحة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية. ولكن توافر المعلومات يثير مشكلة في كثير من الأقاليم. ويبدو أن أوروبا هي التي توجّه أكبر اهتمام للخدمات الاجتماعية التي يُقدّمها القطاع الحرجي وذلك من خلال نشاط هذا الإقليم في تخصيص مساحات لهذا الغرض.

وبصفة عامة تتناقص المساهمة الاقتصادية للغابات (مثلاً الانخفاض الذي أفادت به التقارير في العمالة وفي القيمة الحقيقية للمخرجات من هذا القطاع) رغم أن المساهمة الاجتماعية للغابات ربما تزيد بدرجة طفيفة في بعض الأقاليم (مثل أوروبا). ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن قيمة هذه المساهمة قد انخفضت. فانخفاض العمالة يرجع إلى زيادات في إنتاجية العمل، كما أن انخفاض قيمة المخرجات يرجع إلى انخفاض أسعارها. وكل واحد من هذين العاملين يوحي بأن القطاع أصبح أكفأ، مما يفيد قطاع التجهيز التالي ويفيد المستهلكين. وعلى ذلك فإن تناقص المساهمة يمكن النظر إليه على أنه مؤشر على النجاح.

قيمة الأخشاب المقطوعة

يكون مجموع قيمة استخراج المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية مؤشراً على مساهمة الغابات والآجام في الاقتصاد القومي. وتُستخدم هذه المعلومات لوضع السياسات الوطنية ورسم الأولويات وتخصيص الموارد، ورصد ذلك كله.

ويفحص التحليل الحالي قيمة الأخشاب المستخرجة من الغابات فقط (أي أنه يستبعد بقية الآجام) ولكنه يشمل بيانات من ثمانية بلدان قدمت معلومات عن الغابات وبقية الآجام مشتركة سوياً (الجزائر، النمسا، بوركينا فاسو، كندا، جامايكا، الأردن، ناميبيا، النيجر). وكانت هناك تقارير منفصلة عن الأخشاب المستديرة الصناعية وعن حطب الوقود قُدّمت لتقرير عام 2005 وسيتناولها التحليل بصورة منفصلة هنا.

توافر المعلومات

على المستوى العالمي قدّم 109 بلدان، أو نحو 42-47 في المائة من البلدان، بحسب السنوات، معلومات عن قيمة الأخشاب المستديرة الصناعية المستخرجة، وكانت معظم المعلومات تخص عام 2000. وبالمثل قدّم 37-41 في المائة من البلدان تقارير عن قيمة حطب الوقود المستخرج،

وكان معظم المعلومات يخص عام 2000. وكانت البلدان التي قدّمت معلومات عن هذين الرقمين أو أي واحد منهما لعام 2005 تُمثل نحو 80 في المائة من مجموع المساحة الحرجية في العالم، وإن كانت البلدان التي قدمت معلومات عن الثلاث سنوات لا تمثل إلا نصف تلك المساحة (الشكل 7-2).

وعلى المستوى الإقليمي ارتفعت نسبة البلدان التي قدّمت معلومات في كل من آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وأما في أفريقيا فلم يُقدّم معلومات إلا نحو ثلث البلدان، ولكن معظمها قدّم معلومات عن قيمة كل من حطب الوقود والأخشاب المستديرة الصناعية المستخرجة. وإلى جانب ذلك فإن معظم البلدان الكبرى في أفريقيا قدّمت معلومات. وبالمثل، رغم الضآلة النسبية في عدد الإجابات من أوسيانيا وأمريكا الشمالية والوسطى فإن معظم البلدان التي لديها مساحات حرجية كبيرة في هذين الإقليمين قدمت بعض المعلومات (مثل أستراليا، كندا [لعام 1990 و2000 فقط]، المكسيك، نيوزيلندا، بابوا غينيا الجديدة، الولايات المتحدة).

ويُقدم الجدول 7-1 مؤشراً آخر عن توافر المعلومات. فهو يُبيّن نسبة إجمالي الإنتاج العالمي والإقليمي من البلدان التي قدّمت إحصاءات عن القيمة لعام 2005 (FAO 2005b).

الشكل 7-2
توافر المعلومات - قيمة الأخشاب المستخرجة

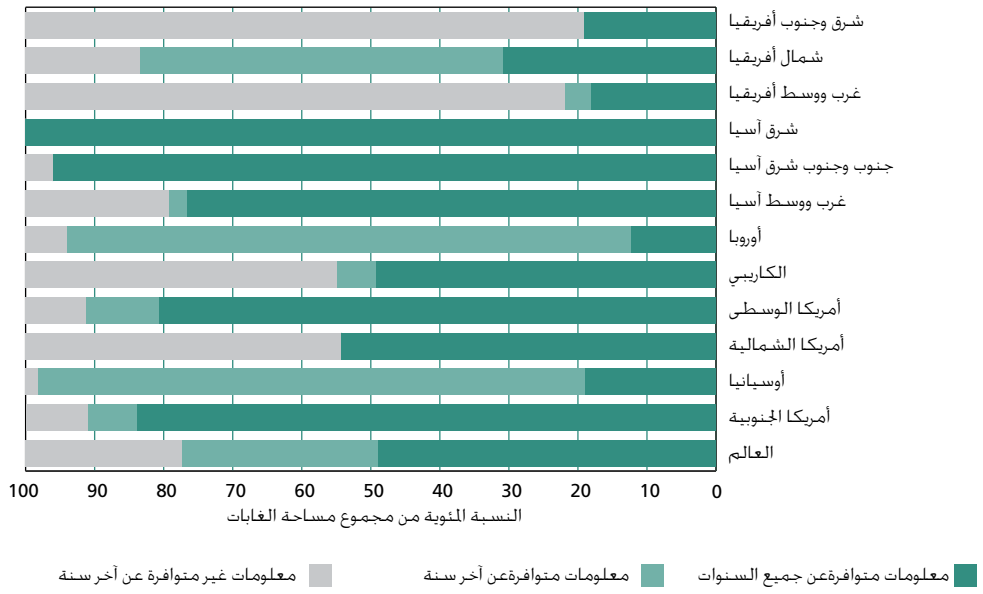

الجدول 7-1
حصة إنتاج الأخشاب المستديرة من قيمة الأخشاب المستخرجة 2005

الإقليم	إنتاج الأخشاب الصناعية المستديرة 2004 (مليون م3)			إنتاج حطب الوقود 2004 (مليون م3)		
	المجموع الإقليمي	المجموع للبلدان التي قدمت معلومات عن القيمة 2005	الحصة من مجموع الإنتاج في البلدان التي قدمت معلومات عن القيمة (%)	المجموع الإقليمي	المجموع للبلدان التي قدمت معلومات عن القيمة 2005	الحصة من مجموع الإنتاج في البلدان التي قدمت معلومات عن القيمة (%)
أفريقيا	71	45	64	551	298	54
آسيا	220	219	100	777	487	63
أوروبا	508	392	77	117	86	74
أمريكا الشمالية والوسطى	624	426	68	130	110	85
أوسيانيا	51	50	99	9	0	0
أمريكا الجنوبية	149	146	98	194	172	89
العالم	**1 623**	**1 279**	**79**	**1 777**	**1 153**	**65**

المصدر: استناداً إلى FAOSTAT (FAO, 2005a) والتقارير القطرية.

الحالة الحاضرة

ويتضح من هذا الجدول أن البلدان التي قدمت معلومات عن قيمة استخراج الأخشاب المستديرة الصناعية تمثل نحو 80 في المائة من الإنتاج العالمي من هذه الأخشاب و65 في المائة من إنتاج حطب الوقود. [1]

على المستوى العالمي كانت القيمة الإجمالية التي أفادت بها التقارير عن حصد الأخشاب عام 2005 هي 64 مليار دولار، منها 57 مليار من الأخشاب المستديرة الصناعية و7 مليارات من حطب الوقود (الجدول-7 2). ورغم أن حجم إنتاج حطب الوقود في العالم هو تقريباً نفس حجم إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية فإن الأرقام توحي بأن قيمة إنتاج المتر المكعب من حطب الوقود تُعادل تقريباً عُشْر قيمة نفس الحجم من الأخشاب المستديرة الصناعية، مما يبدو مقبولاً.

ومن الناحية الإقليمية تُمثل أمريكا الشمالية والوسطى نحو ثُلث قيمة الاستخراج التي أفادت بها التقارير. (ويُلاحظ أن كندا ليست داخلة في هذا الرقم). وتأتي بعد ذلك آسيا وأوروبا، إذ تمثل كل منهما نحو رُبع الإجمالي، وبعدهما أفريقيا وأوسيانيا وأمريكا الجنوبية.

وتسير قيمة الأخشاب المستديرة الصناعية المحصودة والتي أفادت بها التقارير على نفس النمط في مختلف الأقاليم. ولكن بالنسبة لحطب الوقود تُمثل آسيا وأفريقيا أكثر من نصف المجموع المستخرج الذي أفادت به التقارير. وذلك يرجع إلى كثرة عدد الناس الذين يستعملون الحطب في هذين الإقليمين (إلى جانب زيادة عدد السكان في آسيا). ويُلاحظ أيضاً أن قيمة استخراج حطب الوقود التي أفادت بها التقارير من أفريقيا ترتفع إلى نحو 40 في المائة من قيمة الكميات المستخرجة كلها، في حين أن قيمة استخراج حطب الوقود التي أفادت بها التقارير من الأقاليم الأخرى تصل إلى 20 في المائة أو أقل من ذلك من المجموع.

وكان توافر المعلومات عن قيمة استخراج الأخشاب جيداً تماماً لأن البلدان التي قدمت تلك المعلومات تمثّل نسبة كبيرة من مجموع الإنتاج العالمي. ولكن يُلاحظ أن بعض البلدان الكبيرة أفادت بقيمة جزء فحسب من مجموع إنتاجها (فمثلاً كانت أرقام استخراج حطب الوقود في الهند وإندونيسيا منخفضة جداً).

الاتجاهات

من أجل المقارنة لا يتضمن الجدول 7-3 إلا معلومات عن البلدان التي قدمت معلومات عن القيمة لجميع السنوات الثلاث. والنتيجة هي أن قيم عام 2005 ربما تكون أقل مما يظهر في الجدول 7-2 (لأنه يشمل جميع البلدان التي قدمت معلومات). ثم إن الجدول 7-3 لا يتضمن قيم بعض البلدان المهمة التي لم تُقدم أي أرقام أو قدّمتها عن سنة واحدة أو سنتين فقط (مثل كندا التي قدمت لعامي 1990 و2000 فقط).

وعلى المستوى العالمي يتبيّن أن الاتجاه الذي أفادت به التقارير في قيمة الأخشاب المستخرجة هو اتجاه تصاعدي بدرجة طفيفة من 53 مليار دولار عام 1990 إلى 55 ملياراً عام 2000 و59 ملياراً عام 2005. ويرجع أغلب ذلك إلى الزيادة التي أفادت بها التقارير في قيمة الأخشاب المستديرة الصناعية المستخرجة، لأن قيمة حطب الوقود المستخرجة لم تتغير كثيراً بحسب التقارير.

وهذه الأرقام تعني زيادة بنسبة 11 في المائة عن رقم السنوات الخمس عشرة السابقة. ولكن الأرقام لم تُصحح لمراعاة التضخم. وبعد تصحيحها فمن المؤكد أن قيمة الأخشاب المستخرجة التي أفادت بها التقارير قد انخفضت على المستوى العالمي في تلك الفترة.

وعلى المستوى الإقليمي يتبين من اتجاهات قيمة الأخشاب المستخرجة التي أفادت بها التقارير حدوث زيادة في جميع الأقاليم باستثناء آسيا وأمريكا الجنوبية. وبوجه خاص يبدو أن الاتجاه الذي أفادت به التقارير في آسيا يدل على انخفاض كبير يرجع إلى الانخفاضات التي جاءت في تقارير بعض البلدان الرئيسية (مثل إندونيسيا واليابان وماليزيا). ويمكن أن يرجع ذلك في جزء منه إلى انخفاض مستويات الاستخراج في تلك البلدان خلال الفترة موضع البحث.

[1] ولكن بعض البلدان قدّمت تقارير عن قيمة الاستخراج لجزء فقط من إجمالي إنتاجها. وكان ذلك يُمثل مشكلة بوجه خاص لحطب الوقود المستخرج (مثلاً في الهند وإندونيسيا). وعلى ذلك فإن نسبة الإنتاج العالمي التي تشملها بالفعل إحصاءات القيمة تكون أقل بقليل مما هو مفترض هنا.

الجدول 7-2
قيمة الأخشاب المستخرجة 2005

الإقليم	القيمة (بملايين الدولارات الأمريكية)		
	أخشاب مستديرة صناعية مستخرجة	حطب الوقود المستخرج	المستخرج من الأخشاب المستديرة الصناعية وحطب الوقود
أفريقيا	71	45	64
آسيا	220	219	100
أوروبا	508	392	77
أمريكا الشمالية والوسطى	624	426	68
أوسيانيا	51	50	99
أمريكا الجنوبية	149	146	98
العالم	**1 623**	**1 279**	**79**

الجدول 7-3
اتجاهات قيمة الأخشاب المستخرجة 1990-2005

الإقليم	القيمة (بملايين الدولارات الأمريكية)		
	1990	2000	2005
أخشاب مستديرة صناعية محصودة			
أفريقيا	999	1 826	2 361
آسيا	20 375	15 806	14 365
أوروبا	9 977	8 800	11 832
أمريكا الشمالية والوسطى	10 313	19 090	19 536
أوسيانيا	276	577	660
أمريكا الجنوبية	4 697	3 355	4 232
العالم	**46 638**	**49 455**	**52 986**
حطب الوقود المستخرج			
أفريقيا	968	1 206	1 369
آسيا	2 010	1 843	2 118
أوروبا	638	633	970
أمريكا الشمالية والوسطى	554	560	579
أوسيانيا	n.s.	n.s.	n.s.
أمريكا الجنوبية	2 022	934	1 347
العالم	**6 193**	**5 176**	**6 383**
المستخرج من الأخشاب المستديرة الصناعية ومن حطب الوقود			
أفريقيا	1 967	3 032	3 729
آسيا	23 268	18 411	16 483
أوروبا	10 616	9 433	12 802
أمريكا الشمالية والوسطى	10 867	19 650	20 116
أوسيانيا	276	577	660
أمريكا الجنوبية	6 719	4 289	5 579
العالم	**53 714**	**55 391**	**59 369**

وفي أمريكا الجنوبية انخفضت قيمة الأخشاب المستخرجة التي أفادت بها التقارير انخفاضاً كبيراً بين عامي 1990و2000، ولكنها انتعشت جزئياً فيما بعد ذلك - ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى التغيرات في البرازيل حيث مرت قيمة الأخشاب المستخرجة التي أفادت بها التقارير بنفس النمط. فمستوى استخراج الأخشاب المستديرة الصناعية هناك ارتفع طوال الفترة ولكن القيمة انخفضت ثم ارتفعت بعد ذلك. وكان سبب ذلك هو تغيرات في هيكل الإنتاج في البرازيل في الخمس عشرة سنة الماضية من استخراج الأخشاب المستديرة الصناعية من غابات طبيعية (والحصول على أسعار عالية) إلى استخراجها من الغابات المزروعة (التي تحصل على أسعار أقل بكثير ولكنها تُنتج كميات أكبر). ولعل تغيراً هيكلياً مثل ذلك هو المسؤول جزئياً عن الاتجاه في آسيا.

وارتفعت قيمة الأخشاب المستخرجة التي أفادت بها تقارير أوروبا ارتفاعاً طفيفاً في الخمس عشرة سنة الماضية، وانخفضت انخفاضاً طفيفاً بين عامي 1990 و2000 ثم ارتفعت بعد ذلك. ولعل هذه التغيرات ترجع إلى تحرير الأسواق في بلدان أوروبا الشرقية ذات التخطيط المركزي السابق. وحدث انخفاض كبير في مستويات الإنتاج في أوائل التسعينات في أوروبا، ثم حدث بعده نمو سريع في الجزء الأخير من العشر سنوات. والأرقام المذكورة أعلاه لا تبين جميع التغيرات العميقة التي حدثت في أوروبا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة (UNECE, 2005) ولكنها تُشير إلى أن قيمة الكميات المستخرجة أعلى الآن مما كانت عليه عند بداية حدوث تلك التغيرات.

وفي الأقاليم الثلاثة الأخرى (أفريقيا، أمريكا الشمالية والوسطى، أوسيانيا) وصلت قيمة الأخشاب المستخرجة التي أفادت بها التقارير إلى ما يقارب الضعف في الخمس عشرة سنة الأخيرة. ويرجع ذلك في أفريقيا وأوسيانيا، إلى حد ما، إلى زيادات في مستوى الاستخراج. يُضاف إلى ذلك أن من المحتمل في الأقاليم الثلاثة جميعها أن ذلك كان يرجع إلى زيادة في أسعار الوحدة خلال تلك الفترة. ومن المحتمل أيضاً، على عكس بقية الأقاليم، أن تكون قيمة الاستخراج التي أفادت بها التقارير قد ارتفعت بالأرقام الحقيقية (أي بعد تصحيحها لمراعاة التضخم).

ومن حيث محتوى هذه الأرقام فإن أهم الخصائص في الاتجاه هو قيمة الأخشاب المستخرجة في البرازيل حيث تحوّل الإنتاج من الغابات الطبيعية إلى الغابات المزروعة. وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية والمتوقعة في عرض الأخشاب يكون من المتوقع أن يظهر اتجاه مماثل في مزيد من البلدان في المستقبل.

وهذا الاتجاه يُبرز أيضاً مشكلة أخيرة في تلك الأرقام: فهي تُشير إلى القيمة الإجمالية للإنتاج لا إلى القيمة الصافية (أو القيمة المضافة). وانخفاض قيمة الكميات المستخرجة (كما في البرازيل) ربما لا يعني بالضرورة أن الاستدامة الاقتصادية في الغابات قد تدهورت. بل إنه قد يعني أن القطاع أصبح يُحقق مزيداً من فاعلية التكاليف. وفي هذه الحالات قد يكون من الممكن جداً أن يحدث انخفاض في القيمة الإجمالية في حين أن القيمة المضافة (أي الجدوى الاقتصادية) تتزايد. وسيكون من المفيد في المستقبل إدراج إحصاءات عن القيمة المضافة في القطاع بأكمله، بما في ذلك قطاع التجهيز، لا قيمة الكميات المستخرجة فحسب. فهذه الإحصاءات تكون مؤشراً جيداً على الاستدامة الاقتصادية. وهي موجودة في حسابات الدخل القومي ويمكن في كثير من الحالات الحصول عليها بسهولة نسبية (Lebedys, 2004).

قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية المستخرجة

هذه القيمة، شأنها شأن قيمة الأخشاب المستخرجة، تُعتبر مؤشراً على مساهمة الغابات والآجام في الاقتصاد القومي. كما أنها مؤشر على مساهمة القطاع في تخفيف حدة الفقر لأن تلك المنتجات يستخرجها على الأكثر فقراء يعيشون في المناطق الريفية.

توافر المعلومات

وردت معلومات من ستة وخمسين دولة تمثل أكثر بقليل من نصف المساحة الحرجية في العالم (الشكلان 3-7 و4-7). وبصفة عامة كان هناك مزيد من المعلومات عن قيمة المنتجات النباتية أكثر مما عن المنتجات الحيوانية. وكانت فئات المنتجات النباتية التي توافرت عنها أكبر معلومات هي الأغذية، النباتات الطبية والعطرية، المستخلصات، المنتجات النباتية الأخرى. وأما عن المنتجات الحيوانية فكانت المعلومات متوافرة أكثر عن قيمة استخراج لحوم الطرائد والعسل وشمع النحل. وبالنسبة لكثير من المنتجات وسنوات تقديم التقارير لم يقدم معلومات إلا أقل من 10 في المائة من عدد البلدان.

وبالنسبة لجميع المنتجات وجميع الأقاليم تقريباً كان هناك مزيد من المعلومات لعام 2000 عن عام 2005. فمثلاً قدمت نسبة 18 في المائة من البلدان معلومات عن الأغذية عام 2000. وعلى المستوى الإقليمي كانت نسبة البلدان التي قدمت هذه المعلومات أعلى ما تكون في آسيا وأوروبا. وكانت المعلومات المتوافرة قليلة جداً خارج هذين الإقليمين.

ورغم أن توافر المعلومات عن قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية المستخرجة يبدو ضئيلاً جداً فيلاحظ أن هذه القيم ربما تكون في درجة الصفر (أو قريبة من الصفر) لكثير من المنتجات في البلدان التي لا تقدم هذه المعلومات. ومن ناحية أخرى فإن الأرقام التي قدمتها البلدان ربما تكون تقديرات منخفضة جداً لمجموع قيمة المنتجات المستخرجة. وقد أمكن التعرّف على مشكلتين خاصتين لتقليل أهمية القيمة في الإحصاءات القطرية. فالمشكلة الأولى أنه في كثير من الحالات لا تقدم البلدان تقارير

الشكل 3-7
توافر المعلومات - قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية المستخرجة

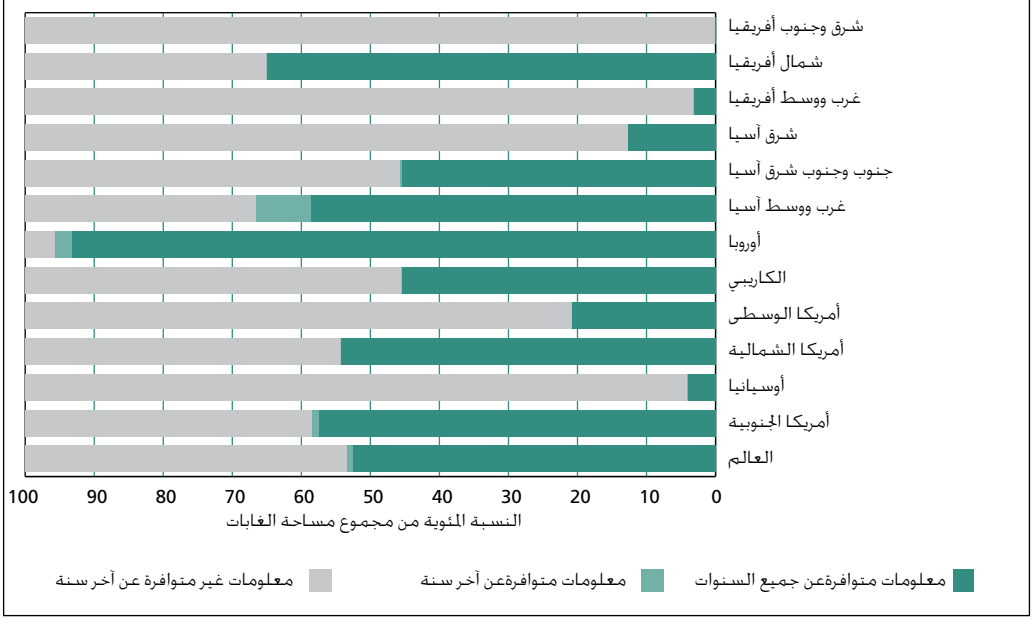

الشكل 3-7
توافر المعلومات - قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية المستخرجة

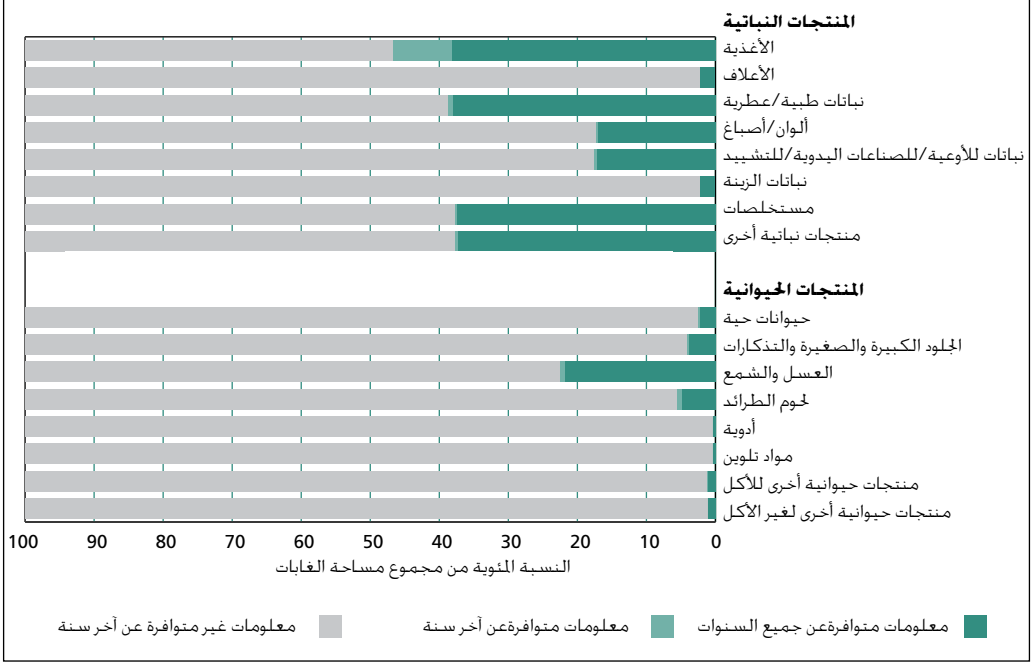

إلا عن قيمة جزء من مجموع المستخرج (مثلاً المستخرج للبيع، أو المستخرج من أراضي الدولة، أو عن واحد فقط من المنتجات ضمن فئة كبيرة). والمشكلة الثانية هي أن القيم التي جاءت في التقارير كانت في بعض الحالات هي قيم الصادرات فقط أو قيم الدخل المتحقق من رسوم الترخيص باستخراج المنتجات.

الحالة الحاضرة

في عام 2005 كان مجموع القيمة المستخرجة التي جاءت في التقارير يصل إلى نحو 4,1 مليار دولار (الجدول 7-4). وكانت المنتجات النباتية تمثل ثلاثة أرباع هذه القيمة (أو أقل بقليل من 3 مليارات). وبين هذه الفئة كانت الأغذية صاحبة أعلى قيمة (1,3 مليار) وتأتي بعدها منتجات نباتية

الجدول 7-4
قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية المستخرجة 2005 (بآلاف الدولارات الأمريكية)

الإقليم	فئات المنتجات						المجموع
	الأغذية	المستخلصات	نباتات الزينة	منتجات نباتية أخرى	لحوم الطرائد	غير ذلك	
أفريقيا	4 469	42 180	70	16 001	3 064	831 415	897 199
آسيا	817 843	316 359	8	279 052	21	317 827	1 731 110
أوروبا	381 936	801	344 065	139 154	616 721	321 942	1 804 619
أمريكا الشمالية والوسطى	34 200	15 267	–	17 988	–	4 240	71 695
أوسيانيا	–	0	0	11 463	181	6 946	18 590
أمريكا الجنوبية	96 386	1 673	–	32 003	4 099	63 069	197 230
العالم	1 334 833	376 280	344 143	495 661	624 086	1 545 439	4 720 443

أخرى (0,5 مليار) وكانت الفواكه وأنواع التوت والجوزيات هي المنتجات الغذائية الرئيسية في معظم البلدان. وكانت هناك ثلاثة منتجات وثلاثة بلدان هي المسؤولة عن الارتفاع النسبي في قيمة المنتجات النباتية الأخرى المستخرجة: أوراق بيدي (bidi) في الهند، والفلين في إسبانيا، والسماد الطبيعي في جمهورية كوريا. وأما في المنتجات الحيوانية فإن قيمة لحوم الطرائد المستخرجة التي جاءت في التقارير كانت هي أهم قيمة وبلغت 0,6 مليار دولار.

وعلى المستوى الإقليمي كانت آسيا وأوروبا تمثلان نحو 90 في المائة من مجموع قيمة المنتجات المستخرجة التي جاءت في التقارير، إذ بلغت القيمة 1,7 مليار دولار و1,8 مليار على التوالي. وفي آسيا كانت الأغذية هي أهم المنتجات إذ أفادت التقارير بأن قيمتها بلغت 0,8 مليار، وأتت بعدها المستخلصات والمنتجات النباتية الأخرى (0,3 مليار لكل واحدة). وفي أوروبا إذ بلغت قيمة لحوم الطرائد المستخرجة والتي جاءت في التقارير 0,8 مليار دولار وبعدها الأغذية (0,4 مليار) ونباتات الزينة (0,3 مليار).

وأفادت معلومات الأقاليم الأخرى بقيم ضئيلة جداً لاستخراج المنتجات الحرجية غير الخشبية عام 2005 بسبب ضآلة توافر المعلومات. فمثلاً لم تكن قيمة استخراج لحوم الطرائد التي جاءت في التقارير من خارج أوروبا تصل إلا إلى 5 ملايين دولار، ويحتمل أن يكون في هذا تقليل كبير للقيمة الحقيقية للمنتجات المستخرجة في تلك الأقاليم الأخرى.[2]

والقيمة العالمية للمنتجات الحرجية غير الخشبية المستخرجة عام 2005 (4,7 مليار دولار) يمكن مقارنتها مع مجموع قيمة التجارة الدولية بهذه المنتجات التي بلغت 11 مليار دولار عام 2004 (مستخرجة من United Nation 2005c باتباع المنهجية المذكورة في FAO 2005e). ورغم أن الرقم الأخير يشمل بعض تجارة المنتجات غير الخشبية المجهزة فإن التجارة الدولية ربما لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع المنتجات الحرجية غير الخشبية المستخرجة. وعلى ذلك فإن المقارنة بين هذين الرقمين توحي بأن القيم المقدمة هنا فيها تقليل كبير من مجموع قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية المستخرجة.

الاتجاهات

نظراً لعدم تقديم تقارير عن الاتجاهات على المستوى القطري (أي أن عدداً قليلاً جداً من البلدان هو الذي قدم إحصاءات للثلاث السنوات كلها) فإن الجدول 7-5 يعرض القيمة الإجمالية المقدمة عن كل سنة. ويظهر على المستوى العالمي أن مجموع قيمة المنتجات المستخرجة ارتفع من عام 1990 إلى عام 2000 ثم انخفض من عام 2000 إلى 2005. ولكن هذه دالة على قلة عدد البلدان التي قدمت معلومات لعام 2005 (وخصوصاً أن الصين مفتقدة). وعلى ذلك فإن التحليل التالي يُركّز على التغيرات بين عامي 1990 و2000 نظراً لإمكان المقارنة بسهولة بين المعلومات الخاصة بهما.

وعلى المستوى العالمي زادت قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية المستخرجة بنسبة 26 في المائة من 4,8 مليار دولار عام 1990 إلى 6,1 مليار عام 2000. وزادت قيمة الأغذية المستخرجة زيادة كبيرة من 1,6 مليار دولار عام 1990 إلى 2,6 مليار عام 2000. كما أن قيمة المستخلصات المستخرجة التي جاءت في التقارير تضاعفت تقريباً في نفس الفترة فوصلت إلى 0,9 مليار دولار عام 2000.

[2] كثير من لحوم الطرائد المنتجة في الأقاليم الأخرى تُنتج بشكل غير نظامي أو غير مشروع بحيث لا توجد عنها إحصاءات رسمية ولا تقدم البلدان معلومات عنها.

وعلى العكس من ذلك فإن القيم التي جاءت في التقارير عن اثنين من المنتجات الحرجية غير الخشبية اللذين لهما أهمية (لحوم الطرائد والمنتجات النباتية الأخرى) فقد انخفضت بدرجة طفيفة بين عامي 1990 و2000.

وعلى المستوى الإقليمي حدثت زيادة كبيرة في قيمة تلك المنتجات المستخرجة في آسيا (من 2 مليار دولار عام 1990 إلى 3,4 مليار عام 2000 وزيادة طفيفة جداً في أوروبا (من 1,5 مليار دولار عام 1990 إلى 1,6 مليار عام 2000). ولكن هذه الاتجاهات ربما لا يمكن الاعتماد عليها كثيراً نظراً لأن المعلومات لا تغطي إلا نسبة صغيرة من مجموع تلك المنتجات المستخرجة. ولهذا السبب لا يمكن اشتقاق اتجاهات موثوق بها للأقاليم الأخرى من عدد القيم الضئيلة التي جاءت في التقارير.

وبالنسبة للمنتجات الحرجية غير الخشبية المستخرجة لا تتوافر إلا معلومات ضئيلة جداً عن الكمية والقيمة. ولكن نظراً لأن هذا الاستخراج يمكن أن يكون لـه تأثيرات على أعداد غفيرة من الفقراء فإن هناك أهمية كبيرة لهذا النوع من المعلومات (مثلاً الاهتمام في الوقت الحاضر بمساهمة الغابات في تخفيف حدة الفقر والتأكيد على استراتيجيات تخفيف الفقر وبلوغ أهداف الألفية الإنمائية في كثير من البلدان النامية). ونظراً لذلك فمن المقترح أن تستمر البلدان في وضع الطرق لجمع هذه المعلومات وتقييمها وتحليلها وذلك بدعم مناسب من الشركاء الدوليين.

العمالة

مستوى العمالة في الغابات هو مؤشر على كل من القيمة الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع في المجتمع بأكمله. فالعمالة توفر الدخل، ولما كانت الأنشطة الحرجية تقع في مناطق ريفية تكون في الغالب أفقر من المتوسط، فإنها تُعتبر دليلاً على مساهمة هذا القطاع في تخفيف حدة الفقر. ومن الناحية الاجتماعية تكون للعمالة قيمة في أنها تسمح للعاملين بأن يكونوا أعضاءً منتجين في المجتمع.

ومن المهم جمع تلك المعلومات وتحليلها، لأنها مؤشر مهم على تأثير الغابات على الناس ولأنها تدل على مساهمة القطاع في الأهداف والغايات الاقتصادية الأوسع. ويهتم كثير من الحكومات، إن لم يكن كلها، بمستوى العمالة ويكون هذا في كثير من الحالات مؤشراً على إنجازات السياسة الحكومية.

وفي تقرير حالة الموارد الحرجية في العالم عام 2005 كان تعريف العمالة هو أنها: «أي نوع من العمل الذي يؤدى أو الخدمات التي تُقدّم بموجب عقد استئجار أشخاص، سواء كان عقداً مكتوباً أم شفوياً، مقابل أجر أو مرتّب نقدي أو عيني» استنادا إلى تعاريف منظمة العمل الدولية وهيئة الأمن الوظيفي. ولكن المعلومات كانت مطلوبة فقط عن العمالة المتعلقة بالإنتاج الأولي للسلع الحرجية وما يتصل بها من خدمات، أي باستبعاد تجهيز المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية. وعلى ذلك فالأرقام لا يمكن مقارنتها مع إحصاءات العمالة في قطاع الغابات بأكمله. والتصنيف الدولي الموحد للمهن، الذي تستخدمه الوكالات الإحصائية الوطنية في العادة، يجري مراجعته الآن لزيادة توضيحه وزيادة مستوى التفاصيل في كثير من الأنشطة الاقتصادية، (بما فيها الغابات). وقد يكون من المفيد استعراض تعريف العمالة في الغابات وصقله متى انتهت تلك المراجعة، وذلك بهدف زيادة إمكان المقارنة بين مصادر البيانات والاستفادة بالكامل من إحصاءات العمالة الوطنية الموجودة.

الجدول 7-5

القيم الإجمالية للمنتجات الحرجية غير الخشبية المستخرجة 1990-2005 كما جاء في التقارير (بآلاف الدورات الأمريكية)

الإقليم	1990	2000	2005
أفريقيا	847 233	724 451	897 199
آسيا	1 951 852	3 395 433	1 731 110
أوروبا	1 535 811	1 600 796	1 804 619
أمريكا الشمالية والوسطى	48 372	108 074	71 695
أوسيانيا	18 889	42 648	18 590
أمريكا الجنوبية	423 652	234 107	197 230
العالم	4 825 808	6 105 508	4 720 443

ملحوظة: لا يجب تفسير أرقام هذا الجدول على أنها تمثل الاتجاهات الفعلية لأن بعض البلدان لم يبلغ عن جميع فئات المنتجات في جميع فترات التقارير الثلاثة.

الشكل 7-5
توافر المعلومات - العمالة

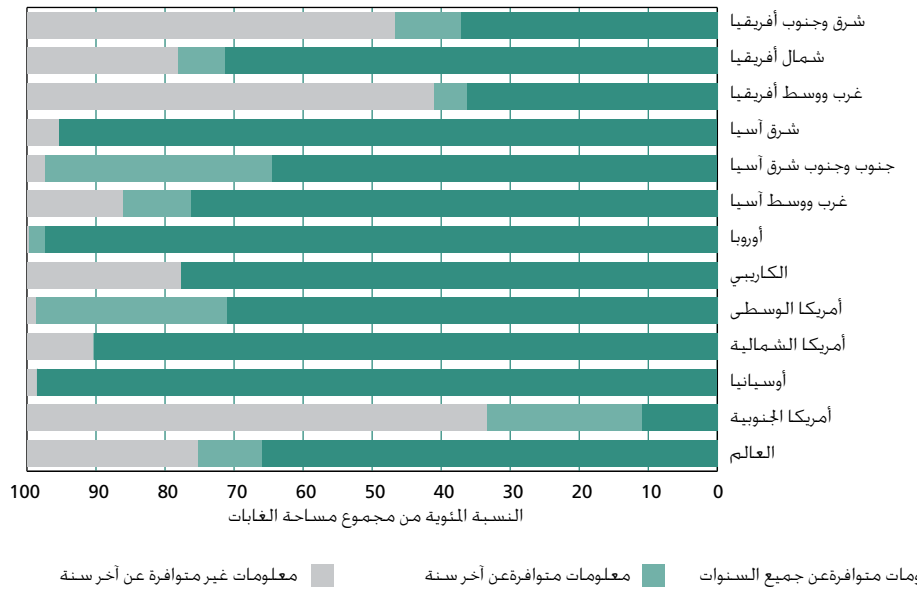

توافر المعلومات

على المستوى العالمي قدّم 138 بلداً معلومات عن العمالة. وكانت البلدان التي قدمت للثلاث فترات جميعها تمثل نحو 67 في المائة من مجموع المساحة الحرجية في العالم (الشكل 7-5).

وللتأكد من نوعية المعلومات قورنت الإحصاءات التي جاءت في التقارير مع إحصاءات العمالة في الغابات التي قدمتها المكاتب الإحصائية الوطنية (Lebedys, 2004). وأدى هذا الفحص التفصيلي لنوعية الإحصاءات إلى ظهور عدد من المشكلات والقضايا، خصوصاً فيما يتعلق بعدد من البلدان المهمة (التي تؤثر في النتائج العالمية).

فمثلاً أدخلت الولايات المتحدة العمالة في نشر الأخشاب في أرقام العمالة لتقرير عام 2005 (مما أدى إلى ارتفاع كبير عن رقم العمالة في إنتاج الأخشاب المستديرة وحده). وربما تكون هناك نفس المشكلة في بلدان قدمت معلومات عن العمالة في الإدارة الحكومية الحرجية حيث تكون تلك الإدارة هي أيضاً مالكة مرافق التجهيز ومديرتها. وعلى العكس من ذلك لم يضع الاتحاد الروسي إلا العمالة في وزارة الموارد الطبيعية (مما قد يعني التقليل من مجموع العمالة في الغابات).[3]

ولعل أكبر نواحي القلق التي أمكن التعرف عليها هي أن بعض البلدان ربما تكون قدمت تقارير عن عدد الأشخاص الذين يعملون بعض الوقت في هذا القطاع، دون تحويل الأرقام إلى ما يعادلها من العمل طوال الوقت. وأبرز مثال لذلك هو الهند حيث أن التقرير الوطني أظهر مستويات مرتفعة جداً من العمالة في القطاع (5,6 مليون و4,9 مليون في عامي 1990 و2000 على التوالي). وكان ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى إدخال أعداد ضخمة جداً من الناس الذين يعملون في الغابات المزروعة. ووضعت تقديرات لهذه العمالة على أساس عدد الهكتارات

[3] بصفة عامة كانت البلدان تسير على مناهج مختلفة في إدراج عمالة القطاع العام في الإحصاءات التي قدمتها، أو عدم إدراجها. فبعض البلدان أدخل جميع العاملين في القطاع العام، في حين أن بلداناً أخرى لم تضع أي واحد منهم. وكانت التعاريف المعتمدة في تقرير حالة الموارد الحرجية في العالم تطلب إلى البلدان أن تُدرج "العمالة في أنشطة الإشراف المباشر من جانب وحدات القطاع الخاص أو القطاع العام أو كليهما". ولكن ربما أدى ذلك إلى بعض الأخطاء لأنه يتعارض مع نُظم تصنيف اقتصادي موحدة أخرى تُصنف الحكومة على أنها قطاع منفصل في الاقتصاد (مثل التصنيف الدولي الموحد). ويلاحظ أيضاً أن تعريف "تقديم خدمات" كان أوسع مما هو في بعض النُظم الموحدة الأخرى (فهو مثلاً يشمل السياحة الإيكولوجية في الغابات).

التي زُرعت مضروباً في متوسط عدد العاملين في كل هكتار. وبالنسبة للعمل في الغابات المزروعة اعتُبر هذا الرقم على أنه 3,8 شخص في كل هكتار. وإذا كان 3,8 شخص في كل هكتار ربما قد استخدموا في المتوسط في وقت ما أثناء عمليات الاستزراع فيبدو من غير المحتمل على الإطلاق أن يكون هذا هو رقم عمالة دائمة في زرع الأشجار.

وهناك مشكلة أخرى هي أن بعض الإحصاءات التي جاءت في التقارير ربما تضمنت أعداد أشخاص يجمعون حطب الوقود ومنتجات حرجية غير خشبية لمعيشتهم. وقد جاء في الخطوط التوجيهية والتعاريف (FAO, 2004b) بصراحة أن العمالة بأجر هي التي يجب إدخالها وحدها في الإحصاءات، ولكن يبدو أن كثيراً من البلدان أدرج أيضاً العمالة في الإنتاج المعيشي.

ونظراً للشكوك في تلك الأرقام لا يمكن التوصل إلى أي استنتاجات مؤكدة عن الحالة الحاضرة والاتجاهات في العمالة في الغابات على أساس المجاميع العالمية للإحصاءات التي جاءت في التقارير. وينبغي تركيز الجهد على تحسين نوعية إحصاءات العمالة في عدد من البلدان الرئيسية التي لا توجد فيها تلك الإحصاءات، أو التي توجد فيها ولكنها تستند إلى بيانات من عمليات مسح محدودة جداً أو إلى تقنيات تقدير بسيطة جداً.

الحالة الحاضرة

كان مجموع العمالة في الغابات التي جاءت في التقارير عن عام 2000 هو 11 مليون شخص (الجدول 7-6) كان منها أكثر من النصف (5,9) مليون يعملون في الإنتاج الأولي للسلع.

وعلى المستوى الإقليمي كان مستوى العمالة الذي جاء في التقارير أعلى ما يكون في آسيا (8,3 مليون)، وكانت الهند تمثل أكثر من نصف هذا الرقم، والصين ربعه (2 مليون). ثم يأتي بعد ذلك أفريقيا وأوروبا إذ أفادت التقارير بأن العمالة وصلت إلى 0,9 مليون في كل منهما، وتأتي بعدهما أمريكا الشمالية والوسطى برقم 0,6 مليون..وتكون العمالة في تقديم الخدمات كما جاءت في التقارير أقل بكثير في العادة من العمالة في الإنتاج الأولي للسلع، باستثناء أفريقيا وآسيا. وفي أفريقيا يرجع ذلك إلى إدخال العمالة في السياحة الإيكولوجية في جنوب أفريقيا (التي يُقدّر عددها بـ 200 ألف شخص). ويرجع ذلك في آسيا إلى إدخال 2,3 مليون شخص يُقال إنهم يعملون في تثبيت الغابات المزروعة وإدارتها (انظر التعليقات السابقة).

ويقدم(Lebedys 2004) رقم 4,2 مليون لمجموع العمالة في الغابات عام 2000. وإذا كان هذا الرقم يشمل تقديرات لعدد من البلدان فيلاحظ أن الإحصاءات التي سبق الحديث عنها تصل إلى أكثر من ضعف هذا الرقم. وهناك بلد واحد هو الهند يمثل نسبة كبيرة من هذا الفارق (الرقم الذي ذكره Lebedys يستند إلى نتائج مسح سابق أجرته منظمة الأغذية والزراعة للعمالة في الغابات وكانت الهند قد قدّمت تقريراً فيه بأن العمالة عام 1994 بلغت 263 ألف فقط). وفي حالات كثيرة أخرى تكون الأرقام التي جاءت هنا وفي هذا التقرير متماثلة إلى حد بعيد أو يمكن تفسيرها بوجود فوارق في التعاريف.

الجدول 7-6
عدد العاملين في الغابات عام 2000

الإقليم	عدد العاملين (1000 شخص/سنة)			
	الإنتاج الأولي للسلع	تقديم الخدمات	غير محدد	المجموع
أفريقيا	465	305	100	870
آسيا	4 425	3 008	875	8 308
أوروبا	412	63	471	946
أمريكا الشمالية والوسطى	415	55	135	605
أوسيانيا	28	4	6	37
أمريكا الجنوبية	215	20	9	245
العالم	5 960	3 455	1 596	11 011

الاتجاهات

الاتجاهات مذكورة فقط للبلدان التي قدمت تقارير عن السنتين (الجدول 7-7). وعلى مستوى العالم انخفضت العمالة في الغابات التي أفادت بها التقارير انخفاضاً بسيطاً بين عامي 1990 و2000 بنحو مليون (أو 10 في المائة). وعلى المستوى الإقليمي ظهر هذا الاتجاه الهبوطي أيضاً في كل من آسيا وأوروبا، في حين زادت العمالة في بقية الأقاليم زيادة بسيطة.

ويمكن تفسير هذه التغيرات في العمالة بعدد من العوامل. فمعظم الانخفاض حدث في إنتاج السلع الأولية، وربما يعود إلى ارتفاع إنتاجية العمل (زيادة ميكنة عمليات حصد المنتجات). وفي أوروبا يمكن أيضاً تفسير انخفاض العمالة بإعادة هيكلة اقتصادات التخطيط المركزي السابق. وقد أدى ذلك في بعض البلدان إلى تناقص الإنتاج والعمالة. وبصفة أعم أدت أنشطة خصخصة الغابات في أوروبا الشرقية إلى زيادة كبيرة في إنتاجية العمل في الإقليم وبالتالي إلى انخفاض في أعداد العاملين. وبالنسبة للأقاليم التي ظهرت فيها زيادة في العمالة فربما يرجع ذلك إلى أن إنتاج الأخشاب المستديرة كان يزيد بسرعة أكبر من زيادة إنتاجية العمل (انظر مناقشة أكثر تفصيلاً عند Lebedys, 2004).

ملكية الغابات والآجام

فهم تأثير قضايا الحيازة على الإدارة الحرجية المستدامة والاتجاهات الحديثة في هذه الإدارة هو أمر ضروري لصياغة سياسات حكومية فعالة. وتمر ملكية الغابات بمرحلة تحوّل في كثير من البلدان. فملكية الموارد الطبيعية والسيطرة عليها تنتقل بصورة متزايدة من الدولة إلى المجتمعات المحلية وإلى العائلات (Scherr, White and Kaimowitz, 2003). وكانت الاتجاهات الحديثة في الخصخصة وإشراك المجتمعات المحلية في إدارة الغابات مصحوبة بتغيرات سريعة في أنماط حيازة الموارد وبزيادة تعقد العلاقات بين مختلف أصحاب المصالح. وهذه التغيرات، بالإضافة إلى أنها تؤثر في طريقة إدارة الغابات، لها أيضاً انعكاسات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

وفي العالم بأكمله - وعلى الأخص في البلدان النامية - تكون معظم المساحات الحرجية تحت سيطرة حكومية رسمية، ولا تزال إدارة الغابات تُعتبر أساساً مسألة خاصة بالدولة. وكانت كثرة إزالة الغابات وتدهورها ترجع إلى الضغوط السكانية، والتوسع الزراعي، وارتفاع الطلب على المنتجات الخشبية، وقطع الأشجار بطريقة غير مشروعة، والتنمية الصناعية وسرعة النمو الاقتصادي. ومن هنا بدأت مناقشة لا عن فاعلية إدارة الغابات بواسطة القطاع العام فحسب بل أيضاً عن فائدة الملكية الحكومية بصفة عامة.

وفي العشرين عاماً الماضية كان هناك التزام متزايد نحو تمكين المجتمعات المحلية من إدارة الغابات ونحو لا مركزية القرار على مستوى الوحدات الحكومية المحلية وزيادة اشتراك القطاع الخاص في إدارة الغابات. ويتوازى مع هذا التطور حدوث تغيرات كبيرة

الجدول 7-7
اتجاهات عدد العاملين في الغابات 1990-2000

الإقليم	عدد العاملين (شخص/سنة 1000)							
	1990				2000			
	الإنتاج الأولي للسلع	تقديم الخدمات	غير محدد	المجموع	الإنتاج الأولي للسلع	تقديم الخدمات	غير محدد	المجموع
أفريقيا	222	23	55	301	292	35	90	417
آسيا	5 160	2 953	1 026	9 139	4 261	3 004	875	8 140
أوروبا	413	70	509	992	335	62	365	762
أمريكا الشمالية والوسطى	368	57	42	467	407	55	53	515
أوسيانيا	26	4	4	35	28	4	6	38
أمريكا الجنوبية	44	20	0	64	50	17	0	67
العالم	6 233	3 128	1 637	10 998	5 372	3 178	1 389	9 939

في حيازة الغابات وظهور ترتيبات مؤسسات مبتكرة تهدف إلى زيادة الاشتراك المباشر من جانب أصحاب المصلحة في إدارة الغابات.

وللوقوف على هذه الاتجاهات كان المطلوب لأول مرة في التقييم عمل تصنيف لغابات العالم إلى حكومية وخاصة وغيرها (بما في ذلك غير المصنفة في أي مكان آخر). ويتبين من تحليل المعلومات المقدمة أن مزيداً من العمل ما زال مطلوباً في تعريف بيانات الملكية والبيانات المتصلة بالحيازة التي يجب جمعها، وفي التأكد من جمع تلك البيانات على المستوى العالمي. وهناك دراسة مواضيعية عن ملكية الغابات وحيازة الموارد تستكمل المعلومات الواردة في تقرير عام 2005 (الإطار 7-1).

الإطار 7-1

الدراسة المواضيعية، في تقرير 2005، عن ملكية الغابات وحيازة الموارد

من أجل تقييم تغيرات أنماط ملكية الغابات وفهم هذه التغيرات والتباينات الممكنة بين القارات والقضايا المتعلقة بتلك الاتجاهات بدأت مصلحة الغابات في منظمة الأغذية والزراعة دراسة مواضيعية تهدف إلى استكمال المعلومات التي جُمعت في جداول تقديم المعلومات لتقرير حالة الموارد الحرجية في العالم 2005 عن ملكية الغابات.

وستصدر هذه الدراسة عام 2006 والمقصود منها جمع وتحليل ورصد بيانات عن ملكية الغابات وعن حيازة الموارد وما يتصل بذلك من اتجاهات على المستوى الإقليمي في مجال السياسات ووضع القوانين.

وهذه المرحلة هي عمل تجريبي ينفذ في شرق وجنوب شرق آسيا. والمتوقع إجراء دراسات مماثلة في الأقاليم الأخرى. والهدف منها هو وضع واختبار منهجية لجمع بيانات ورصدها عن ملكية الغابات وحيازتها على المستوى العالمي بحيث يمكن إدراجها في تقرير عام 2010. وقد نفذت هذه التجربة على مستويين:

إقليمي. أجري مسح نموذجي في 17 بلداً[1] بهدف جمع بيانات تفصيلية عن مساحة الغابات بالنسبة لاثنين من المتغيرات: مختلف أنواع الملكية ومختلف مستويات التحكّم في الموارد والحصول عليها. وقد جُمعت المعلومات باستخدام مصفوفة صُممت لهذا الغرض واستُكملت بواسطة نقاط الاتصال القطرية (وهي أساساً وكالات حكومية).

وطني. أُجريت إحدى عشرة دراسة قطرية نوعية في تسعة بلدان[2] بهدف توسيع وتقوية التحليل الكمي الذي أُجري على المستوى الإقليمي واستكماله ببيانات نوعية تفصيلية عن أنماط حيازة الغابات، وخصوصاً ملكية الموارد، واتفاقات الإدارة والترتيبات الخاصة بالمؤسسات. وتهدف هذه الدراسات إلى تحسين فهم العلاقة بين حيازة الموارد الحرجية وإدارة الغابات، وخصوصاً انعكاساتها على تخفيف حدة الفقر.

النتائج والاستنتاجات الرئيسية

- لا تزال الغابات حكومية بدرجة كبيرة (86 في المائة) مع وجود اختلافات محدودة بين البلدان، ولا تزال خاضعة أساساً لرقابة مباشرة من الحكومات المركزية (79 في المائة).
- تفويض مسؤوليات الإدارة للمجتمعات المحلية لا يشمل أكثر من 10 في المائة من الغابات (18 في المائة عند إدخال حائزي الغابات الصغيرة). وبصفة عامة يكون التفويض في حالة الغابات المتدهورة.
- اتفاقات الإدارة قصيرة الأجل هي السائدة أكثر من الاتفاقات طويلة الأجل.
- رغم الأمثلة التي توجد في عدة بلدان – معروفة بوجود تقاليد راسخة عن الغابات المحلية وعن إدارة الغابات بصورة مشتركة وبواسطة القطاع الخاص – فإن نطاق هذه الخطط لا يزال محدوداً. والغابات وقطاع الغابات لا يظهر فيها بصفة عامة نظام حيازة متنوع ومتأقلم من النوع الذي يظهر في سياق التنمية الريفية.
- هناك بعض الاتجاهات الناشئة هي تخصيص الغابات لحائزين من القطاع الخاص (الصين وفييت نام) ومنح اتفاقات طويلة الأجل (100 سنة) للشركات الخاصة، وهو اتجاه مهم ولكنه لا يزال

محدوداً وحديثاً جداً (ماليزيا).

- يبدو أن القطاع الحرجي بطيء في التأقلم مع الاتجاهات الجديدة مثل اللامركزية وزيادة إشراك أصحاب المصلحة. وهو يميل بدلاً من ذلك إلى التفاعل مع الصدمات بأساليب متطرفة (مثل حظر قطع الأشجار) مما يؤدي إلى مزيد من إضعاف حقوق الحيازة.
- في كثير من البلدان لا تزال لدى مستخدمي الموارد ومديريها معرفة ضئيلة عن الأدوار التي يؤدونها وعن مسؤولياتهم وحقوقهم؛ وغالباً ما تكون الإدارة السيئة راجعة إلى نقص المعارف والقدرات.

ويُستفاد من الدلائل التي ظهرت من دراسات الحالة هذه أن هناك رابطة بين ترتيبات الحيازة الواضحة والمأمونة وبين مساهمة الغابات في سُبل العيش المستدام وتحسين الإدارة. وإذا كان أمن الحيازة حجراً أساسياً في الإدارة الحرجية الفعالة فإنه ليس كافياً وحده. فلا بد من تقوية الحيازة الحرجية المأمونة ببناء القدرات بطريقة فعالة.

والتوصية القوية التي تظهر من الدراسة هي ضرورة زيادة الوعي بانعكاسات ملكية الغابات وحيازتها على إدارة الغابات وتخفيف حدة الفقر. والمتوقع أن يُساهم تقييم الموارد الحرجية في العالم 2010 مساهمة كبيرة في بلوغ هذا الهدف.

---

[1] بنغلاديش، بوتان، بروني، كمبوديا، الصين، الهند، إندونيسيا، اليابان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، باكستان، الفلبين، جمهورية كوريا، تايلند، فييت نام.

[2] الصين، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، نيبال، باكستان، الفلبين، تايلند، فييت نام.

توافر المعلومات

من مجموع 229 بلداً ومنطقة يشملها تقرير حالة الموارد الحرجية في العالم عام 2005 قدّم 157 (69 في المائة) معلومات عن ملكية الغابات، وهي تمثل 77 في المائة من مجموع المساحة الحرجية (الشكل 7-6). وكانت النسبة أقل بقليل عن ملكية الآجام.

وجاءت أعلى نسبة ردود من آسيا (93 في المائة) وأوروبا (84 في المائة)، وبعدهما أفريقيا (62 في المائة)، وأوسيانيا (47 في المائة)، وأمريكا الشمالية والوسطى (45 في المائة). وكانت أقل نسب إجابات في أمريكا الجنوبية حيث لم يُقدم إلا 40 في المائة من البلدان تقارير، وكانت هناك ثغرات مهمة مثل الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وفنزويلا.

وبسبب عدم التيقن من القضايا المتصلة بالحيازة، ونقص المعلومات الحديثة، وسرعة التغيرات، ونظراً لأن ملكية الغابات لم تدخل في جرد الغابات إلا من وقت قريب جداً فإن ذلك كله يؤثر في توافر معلومات موثوق بها. يُضاف إلى ذلك أن توافر المعلومات ربما يقتصر على البلدان التي لديها سجلات عقارية للمناطق الريفية، أي البلدان المتقدمة أساساً. وفي كثير من الحالات، ونظراً لسرعة تطور الأوضاع في بلدان أوروبا الشرقية والصين، يصعب رصد الاتجاهات بسبب صعوبة الحصول على البيانات الجارية والتكاليف المطلوبة. كما أن توافر البيانات والاتجاهات يتباين تبايناً كبيراً بين مختلف الأقاليم ومختلف المقاطعات في بلد واحد.

الحالة الحاضرة

معظم الاستنتاجات المذكورة هنا تقتصر على الغابات (الجدول 7-8). وهناك بلدان كثيرة منها أستراليا والولايات المتحدة قدمت بيانات عن ملكية الغابات فقط وليس عن ملكية بقية الآجام؛ ولهذا لا يمكن مزج هاتين الفئتين أو المقارنة بينهما. ويمكن القول بصفة عامة بعدم وجود فوارق رئيسية في هيكل الملكية بين ملكية الغابات وملكية بقية الآجام، على الأقل على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

والملكية الحكومية هي الفئة السائدة بقدر كبير في جميع الأقاليم والأقاليم الفرعية (الشكل 7-7). وعلى المستوى الإقليمي تقع نسبة 84 في المائة من الغابات و90 في المائة من الآجام في الملكية الحكومية. ولما كانت فئة «الغابات الحكومية» في تقرير حالة الموارد الحرجية عام 2005

تشمل ليس الغابات التي تملكها الأجهزة الحكومية المركزية أو الإقليمية أو المحلية فحسب بل أيضاً تشمل تلك المملوكة لمجموعات (قرى، مجتمعات محلية، جماعات أصلية) فيصعب التوصل إلى استنتاجات عن إدارة الغابات الحكومية، لأن فئات مختلفة كثيرة تدخل تحت هذا التعريف. وعلى ذلك فأهم معلومات هي تلك المتعلقة بنسبة الغابات الخاصة واتجاهاتها.

وأعلى نسبة من الغابات الخاصة تظهر في أمريكا الوسطى (56 في المائة) وأمريكا الشمالية (29 في المائة). وفي أوروبا تمثل الغابات الخاصة 10 في المائة. ولكن، مع استبعاد الاتحاد الروسي، يمكن أن تصل النسبة إلى 51 في المائة. وأما في أفريقيا فالغابات الخاصة غير شائعة.

الشكل 7-6
توافر المعلومات - الملكية

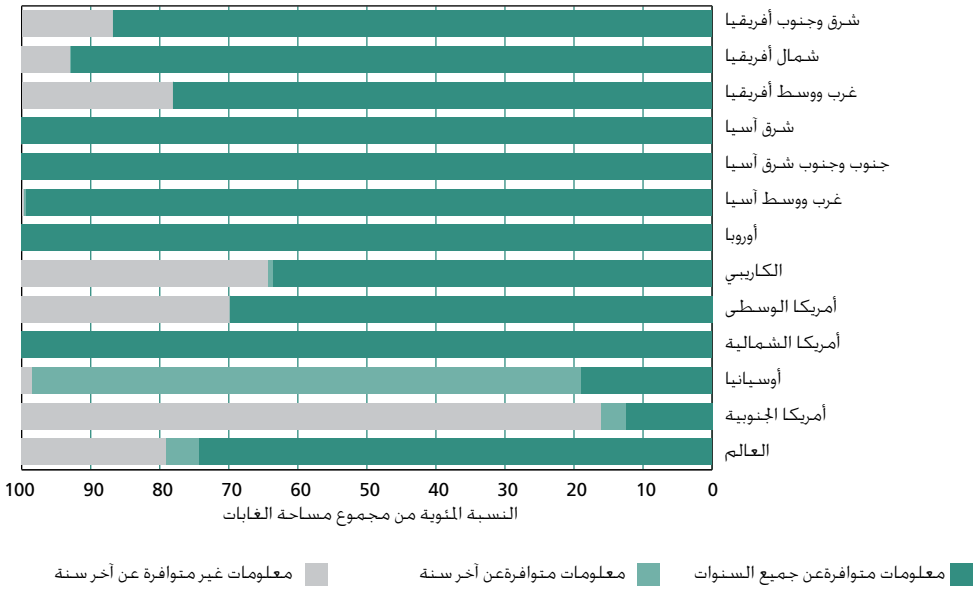

الجدول 7-8
ملكية مساحة الغابات 2000

الإقليم/الإقليم الفرعي	توافر المعلومات			ملكية خاصة		ملكية حكومية		غير ذلك	
	البلدان التي قدمت معلومات	مساحة الغابات (بآلاف الهكتارات)	من % مجموع مساحة الغابات	بآلاف الهكتارات	%	بآلاف الهكتارات	%	بآلاف الهكتارات	%
شرق وجنوب أفريقيا	14	203 816	86.7	7 057	3.5	193 751	95.1	3 008	1.5
شمال أفريقيا	12	126 452	93.0	2 124	1.7	124 209	98.2	119	0.1
غرب ووسط أفريقيا	12	222 058	78.0	771	0.4	221 288	99.7	0	0
مجموع أفريقيا	**38**	**552 326**	**84.3**	**9 951**	**1.8**	**539 248**	**97.6**	**3 127**	**0.6**
شرق آسيا	5	225 663	100.0	18 875	8.4	206 788	91.6	0	0
جنوب وجنوب شرق آسيا	17	297 379	100.0	8 835	3.0	285 478	96.0	3 066	1.0
غرب ووسط آسيا	22	43 346	99.6	619	1.4	42 578	98.2	148	0.3
مجموع آسيا	**44**	**566 388**	**100.0**	**28 329**	**5.0**	**534 845**	**94.4**	**3 214**	**0.6**
مجموع أوروبا	**39**	**998 071**	**100.0**	**99 631**	**10.0**	**897 059**	**89.9**	**1 380**	**0.1**
الكاريبي	9	3 669	64.3	536	14.6	3 061	83.4	72	2.0
أمريكا الوسطى	5	16 645	69.8	9 343	56.1	7 073	42.5	230	1.4
أمريكا الشمالية4	4	677 971	100.0	198 645	29.3	452 343	66.7	26 982	4.0
مجموع أمريكا الوسطى والشمالية	**18**	**698 285**	**98.7**	**208 525**	**29.9**	**462 477**	**66.2**	**27 284**	**3.9**
مجموع أوسيانيا	**11**	**204 933**	**98.5**	**48 575**	**23.7**	**125 527**	**61.3**	**30 831**	**15.0**
مجموع أمريكا الجنوبية	**7**	**136 240**	**16.0**	**23 528**	**17.3**	**103 379**	**75.9**	**9 333**	**6.9**
العالم	**157**	**3 156 243**	**79.1**	**418 538**	**13.3**	**2 662 534**	**84.4**	**75 170**	**2.4**

الشكل 7-7
الملكية بحسب الأقاليم الفرعية

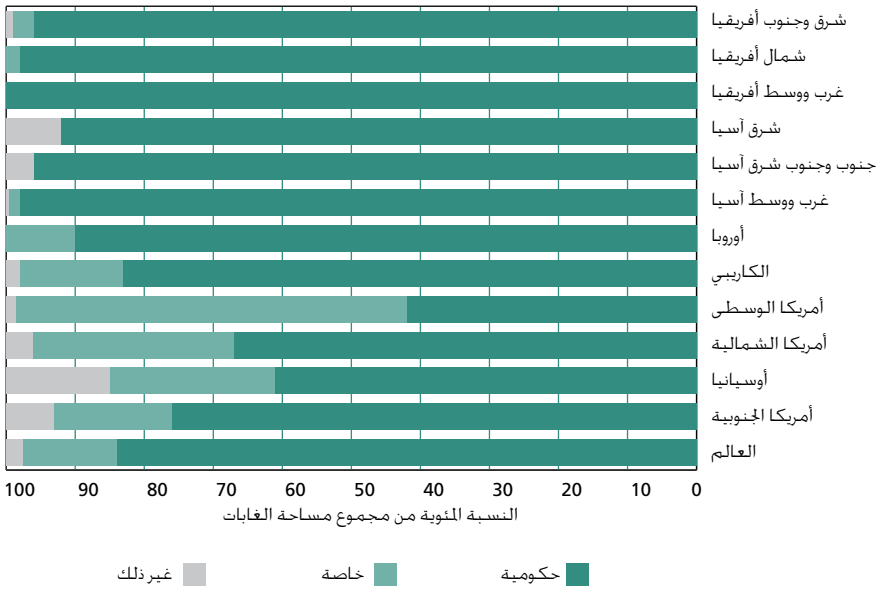

ومن حيث مساحة الغابات فإن الأقاليم أو الأقاليم الفرعية التي لديها أكبر مساحة من الغابات الخاصة هي أمريكا الشمالية (نحو 200 مليون هكتار) وأوروبا (100 مليون هكتار) وبعدهما أوسيانيا (49 مليون هكتار).

الاتجاهات

تتزايد الملكية الخاصة في الغابات، ولكن يصعب تعميم هذا الاتجاه على المستوى الإقليمي (الجدول 7-9). وكانت الغابات الخاصة تمثل 11 في المائة من الغابات العالمية عام 1990 و13 في المائة عام 2000 ولكن الزيادة لم تحدث إلا في مناطق جغرافية محدودة، وكان أهمها أوروبا الوسطى. ولا توجد هناك اتجاهات مغزوية أخرى على المستويين الإقليمي أو دون الإقليمي.

وعندما كانت نسبة الغابات الخاصة تتناقص كانت هذه الظاهرة ترتبط أساساً بانخفاض المساحة الحرجية (بما فيها الغابات الحكومية)، وليس بسبب تغيّر ملكية الغابات.

وفي أوروبا كانت الغابات الخاصة تمثل نسبة 8 في المائة من الغابات عام 1990 و9,7 في المائة عام 2000 - أي بزيادة نسبتها 14 في المائة. وقد زادت الغابات الخاصة في جميع بلدانها تقريباً؛ ولكن أكبر زيادة مغزوية كانت في أوروبا الوسطى والشرقية حيث زادت الغابات الخاصة من 2,5 مليون هكتار إلى 7,5 مليون (أي من 7 في المائة إلى 23 في المائة من المساحة الحرجية) نتيجة لعمليات الخصخصة واسترداد أراضي الغابات. وظهرت أكبر معدلات الزيادة في بلدان بحر البلطيق وفي الجمهورية التشيكية وهنغاريا.

ولم يمكن التوصل إلى استنتاجات من أوسيانيا نظراً لأن أستراليا لم تقدم بيانات عام 1990. ولكن الغابات الخاصة في نيوزيلندا ارتفعت إلى 33 في المائة، وكان ذلك بسبب رئيسي هو ارتفاع المساحة المزروعة بالغابات على أراض خاصة.

وفي آسيا لم تكن هناك تقارير عن أي تغيرات رئيسية منذ عام 1990 في الإقليم بأكمله. وأما على المستوى القطري فكانت الاتجاهات المغزوية الوحيدة هي ارتفاع مساحة الغابات الخاصة في الفلبين لسبب أساسي هو التوسع في زراعة الغابات رغم انخفاض مجموع المساحة الحرجية، وفي فييت نام حيث زادت الغابات الخاصة بأكثر من 2 مليون هكتار (من 0,1 في المائة عام 1990 إلى 18 في المائة عام 2000 وإلى 20 في المائة عام 2005) نتيجة لعملية تخصيص الغابات الحكومية للعائلات. ولم تتوافر أرقام تاريخية من الصين، التي بدأت أيضاً في عملية خصخصة الموارد الحرجية.

الجدول 7-9
اتجاهات ملكية الغابات 1990-2000

الإقليم/الإقليم الفرعي	توافر المعلومات (عن الفترتين)			ملكية خاصة		
	البلدان التي قدمت معلومات	مساحة الغابات 2000	% من مجموع مساحة الغابات	بآلاف الهكتارات		معدل التغير السنوي (2000-1990) (%)
				1990	2000	
شرق وجنوب أفريقيا	14	203 816	86.7	7 555	7 057	-0.7
شمال أفريقيا	11	126 135	92.8	2 189	2 116	-0.3
غرب ووسط أفريقيا	12	222 058	78.0	690	771	1.1
مجموع أفريقيا	**37**	**552 009**	**84.2**	**10 433**	**9 943**	**-0.5**
شرق آسيا	5	225 663	100.0	19 147	18 875	-0.1
جنوب وجنوب شرق آسيا	17	297 379	100.0	6 782	8 835	2.7
غرب ووسط آسيا	21	43 215	99.3	528	540	0.2
مجموع آسيا	**43**	**566 257**	**100.0**	**26 457**	**28 250**	**0.7**
مجموع أوروبا	**39**	**998 071**	**100.0**	**87 065**	**99 631**	**1.4**
الكاريبي	8	3 623	63.5	646	505	-2.4
أمريكا الوسطى	5	16 645	69.8	10 041	9 343	-0.7
أمريكا الشمالية4	4	677 971	100.0	196 515	198 645	0.1
مجموع أمريكا الوسطى والشمالية	**17**	**698 239**	**98.7**	**207 202**	**208 494**	**0.1**
مجموع أوسيانيا	**8**	**39 400**	**18.9**	**3 206**	**3 978**	**2.2**
مجموع أمريكا الجنوبية	**5**	**106 360**	**12.5**	**12 038**	**23 478**	**6.7**
العالم	**149**	**2 960 336**	**74.2**	**346 402**	**373 773**	**0.8**

ملحوظة: بعض البلدان لم تقدم مسلسلات كاملة وعلى ذلك فإن أرقام 2000 تختلف قليلاً عما جاء في الجدول 7-8.

وأخيراً يصعب تقييم الاتجاهات في أمريكا اللاتينية لأنه لم ترد معلومات من جميع البلدان. ولم تتغير نسبة الغابات الخاصة في شيلي ولكنها زادت زيادة كبيرة في أوروغواي (58 في المائة) نتيجة لعمليات التشجير على نطاق واسع في الأراضي الخاصة، وذلك بتشجيع من حوافز حكومية.

مساحة الغابات المخصصة للخدمات الاجتماعية

تُشير مساحة الغابات المخصصة للخدمات الاجتماعية إلى مدى اعتبار هذه الخدمات جزءاً من منافع الغابات في نظر البلدان ومديري الغابات. وطبقاً للتعاريف الموضوعة لتقرير حالة الموارد الحرجية في العالم 2005 يمكن أن تشمل الخدمات الاجتماعية الترويح، السياحة، التربية والتعليم، صيانة المواقع ذات الأهمية الثقافية أو الروحية. وهذا التعريف يترك للبلدان مساحة لتفسير ما يجب إدراجه تحت هذا البند.

وفي تقرير عام 2005 كان المطلوب من البلدان تقديم تقارير عن قياسين لتخصيص الغابات:

- مساحة الغابات المخصصة أساساً للخدمات الاجتماعية؛
- مجموع مساحة الغابات المخصصة للخدمات الاجتماعية.

وكانت هذه أول مرة تُجمع فيها معلومات عن المساحة المخصصة للأغراض الاجتماعية أثناء عمل التقييم. وعلى ذلك فمن المهم توخي الحذر في تحليل كيفية مساهمة المعلومات التي قدمتها البلدان في الفهم الشامل لاستخدام الموارد الحرجية ولوظائفها، وكيفية الاستمرار في تحسين تقديم معلومات بمناسبة عمليات التقييم في المستقبل.

وكان عدد البلدان والمناطق التي قدّمت معلومات عن مساحات مخصصة للأغراض الاجتماعية قليلاً نسبياً (29 في المائة)، والبلدان التي قدمت تقارير لا تمثل بالضرورة مجموع الإقليم الذي تقع فيه. وعلى هذا يصعب التوصل إلى استنتاجات معقولة عن الحالة الحاضرة والاتجاهات.

توافر المعلومات

من مجموع 229 بلداً ومنطقة قدم 172 معلومات عن وظيفة الخدمات الاجتماعية التي تؤديها غاباتها (الشكل 7-8). ولم يقدم إلا 66 بلداً ومنطقة (تمثل نحو 53 في المائة من المساحة الحرجية العالمية) معلومات عن وجود مساحات مخصصة بالفعل للخدمات الاجتماعية، ولم يقدم إلا 60 بلداً بيانات كاملة عن الاتجاهات.

الإقليم/الإقليم الفرعي	غير ذلك			ملكية حكومية		
	معدل التغير السنوي (2000–1990) (%)	بآلاف الهكتارات		معدل التغير السنوي (2000–1990) (%)	بآلاف الهكتارات	
		2000	1990		2000	1990
شرق وجنوب أفريقيا	-0.9	3 008	3 292	-0.6	193 751	206 135
شمال أفريقيا	2.4	119	94	-0.8	123 900	133 604
غرب ووسط أفريقيا	0	0	0	-0.6	221 288	235 083
مجموع أفريقيا	**-0.8**	**3 127**	**3 386**	**-0.6**	**538 939**	**574 822**
شرق آسيا	-100.0	0	16	0.9	206 788	188 992
جنوب وجنوب شرق آسيا	-3.8	3 066	4 507	-0.9	285 478	311 856
غرب ووسط آسيا	4.3	146	96	0.1	42 528	42 267
مجموع آسيا	**-3.6**	**3 212**	**4 619**	**-0.2**	**534 795**	**543 115**
مجموع أوروبا	**22.4**	**1 380**	**183**	**-0.1**	**897 059**	**902 051**
الكاريبي	-8.2	72	170	2.2	3 046	2 443
أمريكا الوسطى	-1.2	230	260	-2.5	7 073	9 147
أمريكا الشمالية4	-0.7	26 982	29 058	n.s.	452 343	452 227
مجموع أمريكا الوسطى والشمالية	**-0.8**	**27 284**	**29 488**	**n.s.**	**462 461**	**463 817**
مجموع أوسيانيا	**-0.5**	**29 203**	**30 552**	**-0.5**	**6 219**	**6 509**
مجموع أمريكا الجنوبية	**-19.2**	**4 236**	**35 603**	**2.6**	**78 646**	**60 590**
العالم	**-4.1**	**68 443**	**103 831**	**-0.1**	**2 518 119**	**2 550 904**

وأما بقية البلدان والمناطق فربما لا تزال لديها مساحات مخصصة للأغراض الاجتماعية ولكنها إما تدرجها في فئات أخرى مثل «تعدد الاستخدامات»، أو لم تستطع وضع تقدير كمّي لها.

وهناك تباين إقليمي كبير في توافر البيانات. فشرق آسيا، وأوروبا، وأمريكا الجنوبية لديها معلومات جيدة، في حين أن المعلومات مفتقدة بدرجة كبيرة من الأقاليم الفرعية الأخرى. وبالنسبة لأمريكا الشمالية لا تتوافر بيانات عن الوظيفة الأولية ولم يكن هناك إلا وحدة واحدة قدمت معلومات عن مجموع المساحة التي لها وظيفة وهي Saint Pierre and Miquelon.

الحالة الحاضرة

يتضمن الجدول 7-10 موجزاً إقليمياً فرعياً لمختلف المساحات المخصصة أساساً للأغراض الاجتماعية. ومن مجموع 141 مليون هكتار جاءت في التقارير هناك بلد واحد هو البرازيل يُمثل 80 في المائة أو 114 مليون هكتار. وقد وضعت البرازيل جميع «أراضي السكان الأصليين» و«محتجزات التنمية المستدامة» في هذه الفئة. وعلى المستوى العالمي من المقدر أن 3,7 من المساحة الحرجية (1,7 في المائة عند استثناء البرازيل) لـه وظائف اجتماعية بصفة أساسية. وترتفع هذه النسبة إلى 30,9 في المائة عند إدخال مجموع المساحة التي لها هذه الوظيفة.

ولما كان الاتحاد الروسي صاحب أكبر مساحة حرجية في أوروبا فإن الأرقام المقدَّمة عن أوروبا قد تشمل هذا الاتحاد أو تستبعده. ويجدر بالملاحظة أن المساحة الحرجية المخصصة للخدمات الاجتماعية في أوروبا، عند استبعاد الاتحاد الروسي، تصل إلى 8,3 في المائة من مجموع المساحة الحرجية، وهذه نسبة أكبر بكثير مما في بقية الأقاليم، باستثناء أمريكا الجنوبية بسبب ضخامة المساحات التي أفادت بها البرازيل.

وعن مجموع المساحات التي لها وظائف (الجدول 7-11) قدَّمت أوروبا معلومات عن نحو 72 في المائة من مساحاتها الحرجية. ويرجع ارتفاع النسبة المقدمة من أمريكا الشمالية (100 في المائة) ومن أوسيانيا (88 في المائة) إلى أنها مركزة على عدة بلدان صغيرة وقليلة لا تُعتبر ممثلة لأقاليمها الفرعية.

والنتيجة الواضحة الوحيدة التي يمكن استخراجها هي أن أوروبا يبدو أنها القارة التي تولي أكبر اهتمام للخدمات الاجتماعية التي تؤديها الموارد الحرجية، وذلك من خلال نشاطها في تخصيص غابات لهذا الغرض. ولكن وضع تعريف أدق للخدمات الاجتماعية في عمليات التقييم المقبلة يمكن أن يُقلل من حالات عدم التباين الراجعة إلى اختلاف التفسيرات لدى البلدان التي تقدم المعلومات.

الشكل 7-8
توافر المعلومات - مساحة الغابات المخصصة أساساً للخدمات الاجتماعية

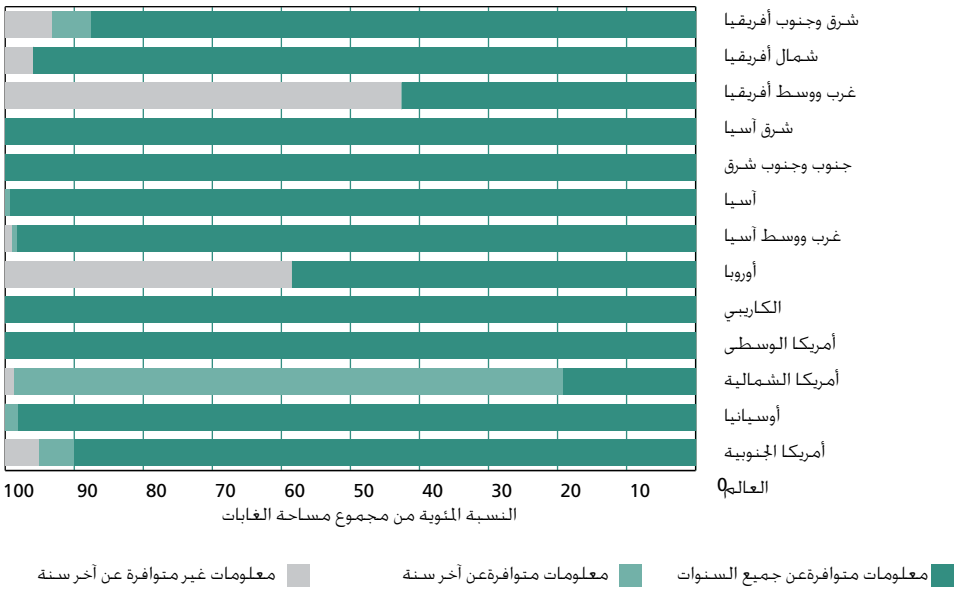

الجدول 7-10
مساحة الغابات المخصصة أساساً للخدمات الاجتماعية 2005

الإقليم/الإقليم الفرعي	توافر المعلومات			مساحة الغابات المخصصة أساساً للخدمات الاجتماعية	
	البلدان التي قدمت معلومات	مساحة الغابات (بآلاف الهكتارات)	% من مجموع مساحة الغابات	بآلاف الهكتارات	% من مساحة الغابات
شرق وجنوب أفريقيا	16	211 181	93.2	12	غ.م.
شمال أفريقيا	13	125 667	95.9	2	غ.م.
غرب ووسط أفريقيا	15	118 280	42.6	364	0.3
مجموع أفريقيا	**44**	**455 129**	**71.6**	**377**	**0.1**
شرق آسيا	5	244 862	100.0	2 620	1.1
جنوب وجنوب شرق آسيا	17	283 126	100.0	143	0.1
غرب ووسط آسيا	23	43 579	100.0	906	2.1
مجموع آسيا	**45**	**571 567**	**100.0**	**3 669**	**0.6**
مجموع أوروبا	**36**	**991 192**	**99.0**	**22 477**	**2.3**
الكاريبي	**9**	**3 489**	**58.4**	**3**	**0.1**
أمريكا الوسطى	**7**	**22 411**	**100.0**	**36**	**0.2**
أمريكا الشمالية	**4**	**677 464**	**100.0**	**0**	**0**
مجموع أمريكا الوسطى والشمالية	**20**	**703 364**	**99.7**	**39**	**غ.م.**
مجموع أوسيانيا	**14**	**203 467**	**98.7**	**67**	**غ.م.**
مجموع أمريكا الجنوبية	**13**	**831 540**	**100.0**	**113 971**	**13.7**
العالم	**172**	**3 756 260**	**95.1**	**140 600**	**3.7**

الاتجاهات

تحليل اتجاهات مساحة الغابات المخصصة للخدمات الاجتماعية يستند على بيانات البلدان أو المناطق التي قدّمت مسلسلات زمنية كاملة - 60 بلداً للوظيفة الأولية و57 للوظيفة الفرعية (الجدول 7-12). ولما كان عدد البلدان الذي قدم تقريراً عن مجموع المساحة التي لها وظيفة أقل من عدد البلدان الذي قدّم تقريراً عن الوظيفة الأولية فإن أرقام هذين القياسين لا يمكن المقارنة بينهما في الأقاليم الفرعية.

والاتجاه القوي في أمريكا الجنوبية يرجع بأكمله إلى إعادة التصنيف من جانب البرازيل. وأما في أوروبا فيظهر انخفاض في الوظيفة الأولية، مع زيادة طفيفة في مجموع المساحة التي لها وظيفة. ويرجع

الانخفاض بأكمله إلى إعادة تصنيف الغابات في الاتحاد الروسي. ويظهر في آسيا اتجاه صعودي بسيط، في حين أن عدد البلدان التي قدمت تقارير في كل من أفريقيا، وأمريكا الشمالية والوسطى، وأوسيانيا عدد قليل جداً لا يسمح بالتوصل إلى أي اتجاه.

الجدول 7-11

مجموع مساحة الغابات المخصصة للخدمات الاجتماعية 2005

الإقليم/الإقليم الفرعي	توافر المعلومات			مساحة الغابات المخصصة أساساً للخدمات الاجتماعية	
	البلدان التي قدمت معلومات	مساحة الغابات (بآلاف الهكتارات)	% من مجموع مساحة الغابات	بآلاف الهكتارات	% من مساحة الغابات
شرق وجنوب أفريقيا	2	77	غ.م.	14	18.2
شمال أفريقيا	0		16.5		
غرب ووسط أفريقيا	4	45 840	16.5	293	0.6
مجموع أفريقيا	**6**	**45 917**	7.2	**307**	**0.7**
شرق آسيا	5	244 862	**100.0**	46 959	19.2
جنوب وجنوب شرق آسيا	15	193 833	68.5	96 369	49.7
غرب ووسط آسيا	7	8 427	19.4	2 896	34.4
مجموع آسيا	**27**	**447 122**	78.2	**146 223**	**32.7**
مجموع أوروبا	**16**	**124 526**	**12.4**	**89 734**	**72.1**
الكاريبي	**3**	**524**	**8.8**	**130**	**24.9**
أمريكا الوسطى	**0**				
أمريكا الشمالية	**1**	**3**	غ.م.	**3**	**100.0**
مجموع أمريكا الوسطى والشمالية	**4**	**527**	**0.1**	**133**	**25.3**
مجموع أوسيانيا	**5**	**10 215**	**5.0**	**8 954**	**87.7**
مجموع أمريكا الجنوبية	**2**	**485 761**	**58.4**	**128 763**	**26.5**
العالم	**60**	**1 117 068**	**28.2**	**374 116**	**33.6**

الجدول 7-10

مساحة الغابات المخصصة أساساً للخدمات الاجتماعية 2005

الإقليم/الإقليم الفرعي	توافر المعلومات (للثلاث سنوات كلها)			المساحة المخصصة أساساً للخدمات الاجتماعية			معدل التغير السنوي (%)	
	البلدان التي قدمت معلومات	مساحة الغابات (بآلاف الهكتارات)	% من مجموع مساحة الغابات	1990	2000	2005	1990-2000	2000-20005
شرق وجنوب أفريقيا	15	343 198	87.6	12	12	12	0	0
شمال أفريقيا	13	667 125	95.9	1	2	2	3.8	1.0
غرب ووسط أفريقيا	15	280 118	42.6	367	371	364	0.1	-0.4
مجموع أفريقيا	43	291 442	69.6	380	384	377	0.1	-0.4
شرق آسيا	5	862 244	100.0	506 1	184 2	620 2	3.8	3.7
جنوب وجنوب شرق آسيا	17	126 283	100.0	127	138	143	0.8	0.7
غرب ووسط آسيا	21	272 43	99.3	445 1	702	906	-6.8	5.3
مجموع آسيا	43	259 571	99.9	078 3	023 3	669 3	-0.1	4.0
مجموع أوروبا	34	468 984	98.3	874 29	118 22	434 22	-3.0	0.3
الكاريبي	9	489 3	58.4	3	3	3	0	0
أمريكا الوسطى	7	411 22	100.0	36	36	36	0	0
أمريكا الشمالية	4	464 677	100.0	0	0	0	0	0
مجموع أمريكا الوسطى والشمالية	20	364 703	99.7	39	39	39	0	0
مجموع أوسيانيا	11	593 39	19.2	60	60	60	0	0
مجموع أمريكا الجنوبية	12	436 816	98.2	076 7	702 43	612 113	20.0	21.1
العالم	163	412 557 3	90.0	507 40	326 69	191 140	5.5	15.1

ملحوظة: بعض البلدان لم تقدم مسلسلات كاملة وعلى ذلك فإن أرقام 2005 تختلف قليلاً عما جاء في الجدول 7-10.